□ مسألة انتزاع الأرض الزراعية غير المستغلة

بين المجيزين والمنعين

د. محمود عبد الله بخيت *

مستخلص البحث

ذهب بعض العلماء المعاصرين ممن كتب في الإقتصاد الإسلامي إلى أنه لولي الأمر أن ينتزع الأرض الزراعية التي لم يقيم مالكها بزراعتها وله أن يدفعها إلى من يقوم باستغلالها واستثمارها لأن في تعطيل زراعتها إضراراً باقتصاد الدولة ومنعاً لخيراتها ومنافعها وحرماناً للفقراء والمساكين من ثمارها وفوائدها ، وجاء هذا البحث ليبين أن ما ذهب إليه هؤلاء لا ينعض به دليل ولا يستند إلى حجة وأن ما ملكه المرء المسلم إرثاً أو شراءً أو هبةً لا يجوز أخذه إلا عن طيب نفس منه وأنه يختلف عن التحجير والإقطاع.

*أستاذ الفقه المشارك - كلية الشريعة-جامعة جرش

تقديم

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى، وعلى الآل والصحب والأتباع، الأتقياء الأوفياء، والسادة الحنفاء.

وبعد،،

فإن الآيات الكريمات، والأحاديث الشريفة، تضافرت كلها على وجوب السعي في الأرض، وإعمارها، وطلب خيراتها، باستنباط مائها، وإنبات زرعها، وتشجير الحراج، وغرس الفسائل، بل إن الفقهاء يعدون الزراعة من فروض الكفايات، إن الزراعة ركن ركين، وأساس متين في بناء اقتصاد الأمة، وتحقيق الكفاية للأفراد، وسد جوعتهم، وحفظ الشخصية والذات بعيداً عن التبعية والذيلية للآخر، فأمة لا تأكل من نتائجها، ولا تلبس من صناعتها، لا تملك قرارها وإرادتها، وإذا كانت الزراعة كذلك ، فإنها لا تكون إلا في وجود أرض زراعية، مهياة للزراعة، تتوفر لها كل أسباب النماء والاستنبات، من مال وقدرة، وخبرة، وكفاية، إلا أنه ليس كل من يملك الأرض يستطيع أن يزرعها، فهناك من يملك الأرض ولا يملك النفقة اللازمة، وهناك من يملك الأرض ولكنه قاصر ضعيف، لا يستطيع استغلال الأرض، ولا يملك أجره العامل، بل قد يكون المالك امرأة لا معيل لها، لا تقوى على أمر الزراعة، مما قد يترتب عليه ترك الأرض بضع سنين دون زرع أو نبات.

لقد وجدت بعض المعاصرين ممن كتب في الاقتصاد الإسلامي، يرى كما يرى بعض الفقهاء -وليس الجمهور- أن مالك الأرض عليه أن يزرعها أو أن يمنحها أخاه، ولا يجوز له أن يكرها، كما وجدت هؤلاء المعاصرين يرون أن مالك الأرض إذا لم يستغل أرضه ثلاث سنين متوالية، فإن من حق الحاكم أن ينتزع الأرض منه، وأن يعطيها لغيره، يعمل فيها ويستغلها، ولما كان هذا الرأي غريباً، فقد أحببت أن أبحث المسألة، متتبِعاً أقوال الفقهاء وآراءهم، في هذا البحث الموسوم بـ (مسألة انتزاع الأرض الزراعية غير المستغلة بين المجيزين والمانعين) .

اهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي :

- ١- بيان عدم جواز الاستيلاء على الأرض الزراعية التي لم يتم مالكتها باستغلالها لسبب أو لآخر
- ٢- بيان أن ما استدل به القائلون بالاستيلاء ليس في محل النزاع ويخالف ماذهب إليه جمهور الفقهاء .
- ٣- بيان أن انتزاع الأرض لا يكون إلا في حالتي التحجير والإقطاع إذا تعذر الإنتفاع بها.

تساؤلات البحث

يجيب البحث على الأسئلة التالية

- ١- هل يجوز لولي الأمر أن ينتزع أرضاً لم يستغلها مالكتها ؟
- ١- هل يطبق ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه في التحجير والإقطاع على الملكية الفردية ؟

الدراسات السابقة

لم اطلع على دراسة سابقة تناولت هذه المسألة وقد قمت بجمع شتاتها من مصنفات الفقه والحديث وما ورد في كتب المعاصرين ممن كتب في الإقتصاد الإسلامي وقد جاء البحث وفق الخطة التالية:

المطلب الأول: في تعريف الأرض الزراعية وأسباب ملكيتها وأقسام الأراضي من حيث جواز التصرف بها .

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تعريف الأرض الزراعية.

الفرع الثاني: أسباب ملكية الأراضي (الزراعية وغير الزراعية).

الفرع الثالث: أقسام الأراضي من حيث جواز التصرف بها.

المطلب الثاني: في أسباب تملك الأرض غير المتفق عليها وهي الإحياء والإقطاع والتحجير .

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: إحياء الموات.

الفرع الثاني: الإقطاع.

الفرع الثالث: التحجير

المطلب الثالث: في بيان القائلين بجواز انتزاع الأرض الزراعية وأدلتهم.

المطلب الرابع: في بيان القائلين بعدم جواز انتزاع الأرض الزراعية وأدلتهم.

المطلب الخامس: في مناقشة الأدلة والترجيح

وأخيراً النتائج التي توصل إليها الباحث.

والله أسأل أن ينفع بهذا البحث إنه ولي ذلك والقادر عليه

والحمد لله أولاً وآخراً.

المطلب الأول

تعريف الأرض الزراعية وأسباب ملكيتها وأقسام

الأراضي من حيث جواز التصرف بها

الفرع الأول

الأرض الزراعية

تعريف الأرض:

الأرض: أحد كواكب المجموعة الشمسية، وترتيبه الثالث في فلكه حول الشمس، وهو الكوكب الذي نساكنه، ونعيش عليه وتطلق الكلمة على قسم منها كبير أو صغير، وجمعه أَرْضُونَ، أَرْضُون، أَرْضٍ^(١).

قال الراغب الأصفهاني: الأرض: الجرم المقابل للسماء^(٢).

تعريف الزراعة: الزراعة صفة للأرض^(٣).

والزراعة مؤنث زراعي وهو المنسوب إلى الزراعة.

والزراعة مصدر زرع.

وزرع معناه طرح البذر.

والزَّرْع: ما استنبت بالبذر، أو هو المزروع.

(١) المعجم الوسيط، ٣٤، الموسوعة الفقهية، ٣/ ١١٢، معجم لغة الفقهاء، ٣٤.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن، ٧٣.

(٣) المعجم الوسيط، ٤١٧، القاموس المحيط، باب العين فصل الزاي، ٦٥٢. الفقه الإسلامي وأدلته ٥٤٢/٥

يقال: زرع الحبَّ زَرْعاً وزراعة.

والزراعة حرفة المزارع.

فالأرض الزراعية: هي الأرض التي يستتبت فيها الزرع ويطرح فيها البذر، والمراد بالأرض الزراعية هنا الأرض المملوكة التي تصلح لاستنبتات الزرع وطرح البذر ولا غراس فيها .

الفرع الثاني

أسباب ملكية الأرض (الزراعية وغير الزراعية)

تملك الأرض بالأسباب التالية:

أ. الأسباب المتفق عليها بين الفقهاء:

١- الإرث:

وهو تملك بتمليك الله تعالى، ينتقل فيه المال من الميت إلى ورثته^(٤).

فبالميراث تنتقل ملكية الأموال (ومنها الأرض) من المورث إلى الوارث، وتقسم بينهم وفق نظام الميراث الذي قرره الشريعة الإسلامية.

٢- الشراء (الابتياع)

وهو دفع الثمن وأخذ السلعة في عقد البيع^(٥).

فمن اشترى أرضاً ملكها، لأن البيع أحد العقود التي تثبت فيها ملكية الأعيان بعوض.

٣- الهبة:

(٤) معجم لغة الفقهاء، ٣٣.

(٥) معجم لغة الفقهاء ٢٣٠.

وهي تمليك في الحياة بغير عوض^(٦).

فمن وُهب أرضاً ملكها، لأن الهبة أحد العقود التي تثبت فيها ملكية الأعيان بغير عوض.

٤- الوصية:

وهي تمليك للغير مضاف لما بعد الموت^(٧).

فتثبت ملكية الأرض بالوصية، فمن أوصى لآخر بأرض، ثم مات، انتقلت ملكية الأرض الموصى بها إلى الموصى إليه.

ب. أما الأسباب غير المتفق عليها فهي:

الإحياء، والإقطاع والتحجير.

وهو ما سنتناوله في المطالب الآتية

الفرع الثالث

أقسام الأراضي من حيث جواز التصرف بها

قسم الفقهاء الأراضي إلى أربعة أقسام هي^(٨):

القسم الأول: أرض مملوكة عامرة، فهذه ملك لصاحبها، لا تؤخذ منه، ولا ينتفع بشيء مما تخرجه إلا بإذن مالِكها.

(٦) معجم لغة الفقهاء ٤٦٣.

(٧) معجم لغة الفقهاء ٤٧٥.

(٨) بدائع الصنائع ٢٨١/٥، الاستذكار ١٤٧/٨، الإقناع ٧١/٢ وما بعدها، المغني مع الشرح الكبير ١٤٧/٦ وما بعدها، شرائع الإسلام ١٦٨/٢، الفقه الإسلامي وأدلته ٥/٥٤٢.

القسم الثاني:

أرض مملوكة خراب، وهي التي انقطع ماؤها، فهذه ملك لصاحبها، وإن طال الزمن، حتى أنه يجوز له بيعها وهبتها وإجارتها، وتورث عنه إذا مات، هذا إذا عرف صاحبها، فإن لم يعرف فحكمها حكم اللقطة، وأما الكلاً الذي ينبت فيها فهو مباح للناس، إلا إذا أقطعه صاحب الأرض، لأنه إذا أقطع صاحب الأرض الكلاً وأحرزه فقد صار مملوكاً له، وأما الحطب والقصب في الأجمة المملوكة فليس لأحد أن يقطعها إلا بإذن المالك، لأن ذلك مملوك لصاحب الأجمة، ينبت على ملكه، وإن لم يوجد منه إلا نبات أصلاً، لأن ملك القصب والحطب مقصود من ملك الأجمة، فيملك بملكها بخلاف الكلاً، فإنه غير مقصود، وإنما المقصود زراعة الأرض، أما إذا كان الكلاً مستتباً في أرض مملوكة بفعل صاحبها وسقيه، كان ملكاً خاصاً له.

القسم الثالث:

أرض مباحة منتفع بها، سواء أكانت داخل البلد أم كانت خارجها، بأن اتخذها الناس مرعى لحيوانهم، أو محتطباً لهم، أو مقبرة لموتاهم، أو ملعباً لصغارهم، فهذه لا يجوز إحيائها، ولا يجوز للإمام أن يقطعها لأحد، لما يترتب على ذلك من الإضرار بأهل البلدة، ولكن ينتفع بالحطب والقصب الذي ينبت في هذه الأرض من قبل أهل البلدة وغيرهم، وليس لهم أن يمنعوها عن غيرهم لأنها ليست مملوكة لهم.

القسم الرابع: أرض مباحة خراب، لا يملكها أحد، ولا ينتفع بها أحد، فهي هي الأرض التي تسمى (مواتاً).

المطلب الثاني

في أسباب تملك الأرض غير المتفق عليها وهي

الإحياء والإقطاع والتجوير

الفرع الأول

إحياء الموات

تعريف الإحياء:

الإحياء لغة: جعل الشيء حيا.

يقال: أحيا الله فلانا، أي جعله حيا.

وأحيا الله الأرض، أخرج فيها النبات^(٩).

واصطلاحاً:

عرفه الحنفية بأنه: التسبب للحياة النامية ببناء أو غرس أو كرب أو سقي^(١٠).

وعرفه المالكية، بأنه: لقب لتعمير دامر الأرض بما يقتضي عدم انصراف المعمر عن انتفاعه^(١١).

وعرفه الشافعية بأنه: عمارة الأرض التي لم تعمّر^(١٢).

(٩) المعجم الوسيط ٢٣٤.

(١٠) حاشية ابن عابدين ٤٣١/٦، تكملة البحر الرائق ٣٥٨/٨.

(١١) شرح حدود ابن عرفة ٥٣٥/٢، الشرح الصغير ٩٣/٤.

(١٢) السراج الوهاج على متن المنهاج ٢٩٧، مغني المحتاج ٣٦١/٢.

وعرفه الحنابلة بأنه: عمارة الأرض بما تنهياً به لما يراد منها^(١٣).

وليس بين هذه التعريفات اختلاف يترتب عليه أثر.

تعريف الموات:

الموات لغة: ما لا حياة فيه^(١٤).

والأرض الموات اصطلاحاً:

قال الحنفية: الأرض الموات هي أرض تعذر زرعها لانقطاع الماء عنها، أو لغلبته

عليها، غير مملوكة، بعيدة عن العامر^(١٥).

وقال المالكية (الموات): هي الأرض التي لا عمارة فيها ولا يملكها أحد^(١٦).

وقال الشافعية (الموات): ما لم يكن عامراً ولا حريماً لعامر، قرب من العامر أو

بعد^(١٧).

وقال الحنابلة (الموات): هي الأرض المنفكة عن الاختصاصات وملك معصوم^(١٨).

مشروعية الإحياء:

الإحياء مشروع، والأصل فيه السنة والإجماع.

(١٣) العدة شرح العمدة ٢٤٩، المقنع ٢٨٧/٢ .

(١٤) المعجم الوسيط ٩٢٩.

(١٥) تبیین الحقائق - شرح كنز الدقائق ٣٤/٦ و خلاصة الدلائل ٤٧٩/٢ .

(١٦) القوانين الفقهية ٣٦٧ و الشرح الصغير ٨٧/٤ .

(١٧) مغني المحتاج ٣٦١ / ٢ ، أسنى المطالب ٤٨١/٥ .

(١٨) شرح منتهى الإرادات ٣٦٢ / ٢ ، الإنصاف ٣٥٤/٦ .

أما السنة:

فأولاً: ما روى البخاري وغيره عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أضرأ أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها" (١٩).

ووجه الدلالة:

إنه صلى الله عليه وسلم جعل عمارة الأرض التي لم تملك سبباً في أحقية العامر بملكها.

ثانياً: ما روى هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أضرأ أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق" (٢٠).

ووجه الدلالة:

أن النبي صلى الله عليه وسلم بين أن إحياء الأرض الميتة سبباً في تملكها، وأن من غرس في أرض مملوكة بغير إذن صاحبها فهو ظالم وليس له حق في ذلك.

ثالثاً: ما روى الترمذي وغيره عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم: من أضرأ أرضاً ميتة فهي له" (٢١).

(١٩) البخاري، كتاب الحرت والمزارعة، باب من أضرأ أرضاً مواتاً، فتح الباري ١٨/٥، البيهقي، كتاب إحياء الموات، باب من أضرأ أرض ميتة ليست لأحد ولا في حق أحد فهي له، السنن ٢٦٨/٦، أحمد، كتاب إحياء الموات واشترأك الناس في الماء وما جاء في الإقطاعات والحمى، الفتح الرباني، ١٣١/١٥، والحديث عن البيهقي وأحمد بلفظ "من عمر".

(٢٠) رواه الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما ذكر في إحياء الأرض الموات، السنن ٤٢٥، أبو داود، باب في إحياء الموات، السنن ٥١٠/٣، ورواه مالك في الموطأ مرسلاً، كتاب الأقضية، باب القضاء في عمارة الموات، الاستذكار، ١٤٤/٨.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وقد رواه بعضهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

العرق الظالم: الغاصب الذي يأخذ ما ليس له، أو هو الرجل الذي يغرس في أرض غيره.

(٢١) رواه الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما ذكر في إحياء أرض الموات، السنن ٤٢٦، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

ووجه الدلالة:

أن النبي صلى الله عليه وسلم بين أن من أحيا أرضاً ميتة فقد ملكها.

وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة على جواز الإحياء (٢٢).

رابعاً: ما روى أحمد عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "من أحاط حائطاً على أرض فهي له" (٢٣).

ووجه الدلالة: أن من أدار حائطاً حول أرض، صارت تلك الأرض ملكاً له.

قال في عون المعبود:

قال القوريشي: يستدل به من يرى التملك بالتحجير، ولا يقوم به حجة، لأن التملك إنما هو بالإحياء، وتحجير الأرض وإحاطته بالحائط ليس من الإحياء في شيء، وقال الطيبي رحمه الله: كفى به بياناً قوله أحاط فإنه يدل على أنه بنى حائطاً مانعاً محيطاً لما يتوسطه من الأشياء، نحو أن يبني حائطاً لحظيرة غنم أو زريبة للدواب. وقال النووي رحمه الله، إذا أراد زريبة للدواب أو حظيرة يجفف فيها الثمار أو يجمع فيها الحطب والحشيش اشترط التحويط، ولا يكفي نصب سقف وأحجار من غير بناء (٢٤).

(٢٢) مراتب الإجماع، ٩٥.

(٢٣) رواه أحمد، باب فضل من أحيا أرض ميتة، الفتح الرباني ١٣١/١٥، البيهقي، كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد ولا في حق أحد فهي له، ورايته بلفظ (من أحاط على شيء فهو أحق به وليس لعرق ظالم حق". السنن، ٢٧٠/٦، أبو داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في إحياء الموات، السنن ٥١١/٣، وهو صحيح لغيره (أنظر سنن البيهقي بتخريج إسلام منصور ٢٧٠/٦).

(٢٤) عون المعبود شرح سنن أبي داود، ٣٣٠/٨.

وقد ذهب الإمام أحمد في أشهر الروايات عنه إلى أنه اشترط أن يكون الحائط منيعاً سواء أَرادها للبناء أو للزرع أو حظيرة للغنم والخشب ونحوهما^(٢٥).

حكم الإحياء:

يراد بحكم الإحياء الأثر المترتب عليه.

إذا تم إحياء الأرض فهل تكون ملكاً لمن أحيّاها؟

للفقهاء في ذلك قولان^(٢٦):

الأول: ذهب إليه فريق من الفقهاء، منهم البلخي، إلى أن الذي يثبت بالإحياء هو ملك الاستغلال وليس ملك الرقبة، وذلك قياساً على من جلس في موضع مباح، فإن له الانتفاع به، فإذا قام عنه وأعرض، بطل حقه.

الثاني: ذهب إليه عامة الفقهاء، وهو أن الذي يثبت بالإحياء هو ملك الرقبة، استدلالاً بالأحاديث السابقة الذكر التي أضافت الأرض المحيية إلى من أحيّاها بلام التملك (فهي له) فلا يزول ملكه عنها بتركها.

الفرع الثاني

الإقطاع

تعريف الإقطاع لغة واصطلاحاً:

لغة: الإقطاع مصدر أقطع.

وأقطع وقطع بمعنى واحد، وقطع معناه: عبر أو شق أو أبان.

(٢٥) الإنصاف ٦/ ٣٦٨، المقنع ٢/ ٢٨٧.

(٢٦) فصول من الفقه الإسلامي العام ١٠١.

يقال أقطعه قطيعة أي طائفة من الأرض.

وأقطع فلاناً أرضاً أي ملكه إياها (٢٧).

اصطلاحاً:

عرفه الفقهاء بما يلي:

قال الحنفية: هو ما يعطيه الإمام من الأراضي رقبة أو منفعة لمن له حق في بيت المال (٢٨).

وقال المالكية: هو تمليك الإمام جزءاً من الأرض (٢٩).

وقال الشافعية والحنابلة: هو ما يخص به الإمام بعض الرعية من الأرض الموات (٣٠).

مشروعية الإقطاع:

الإقطاع مشروع، والأصل فيه السنة والإجماع، أما السنة:

فأولاً: ما روي عن سماك، قال: "سمعت علقمة بن وائل يحدث عن أبيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطعه أرضاً بحضر موت" (٣١).

(٢٧) المعجم الوسيط ٧٧٩-٧٨٠، القاموس المحيط، باب العين/ فصل القاف ٦٧٧-٦٧٨.

(٢٨) القاموس المحيط الفقهي لغة واصطلاحاً ٣٠٦.

(٢٩) أنظر: شرح حدود ابن عرفة ٥٣٧/٢، الشرح الصغير ٩٠/٤.

(٣٠) القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، ٣٠٦-٣٠٧.

ووجه الدلالة: أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك دليل على جواز الإقطاع.

ثانياً: ما روي عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أقطع الزبير حُضْرَ فرسه، فأجرى الفرس حتى قام ثم رمى سوطه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أعطوه حيث بلغ السوط^(٣٢).

ووجه الدلالة: أنه صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير فدل ذلك على الجواز.

٣- عن عوف الأعرابي قال: قرأت كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى، أن أبا عبد الله سألني أرضاً على شاطئ دجلة تختلي فيها خيله، فإن كانت ليست من أرض الجزية، ولا يجري إليها ماء الجزية فأعطها إياه^(٣٣).

ووجه الدلالة: هو فعل عمر وإقطاعه الزبير بن العوام أرضاً مواتاً.

وأجمعت الأمة على جواز الإقطاع^(٣٤).

أنواع الإقطاع:

الإقطاع ثلاثة أنواع هي^(٣٥):

١- إقطاع التملك.

(٣١) رواه الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما جاء في القطن، السنن ٤٢٦، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، أبو داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب ما جاء في إقطاع الأرضين ٥٠٠/٣، البيهقي، كتاب إحياء الموات، باب إقطاع الموات ٢٧٢/٦، أحمد، باب إقطاع الأراضي، الفتح الرباني ١٣٧/١٥-١٣٨.

(٣٢) رواه أبو داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب ما جاء في إقطاع الأرضين ٥٠٩/٣-٥١٠، البيهقي، كتاب إحياء الموات، باب إقطاع الموات، ٢٧٢/٦، أحمد، باب إقطاع الأراضي، ١٣٥/١٥. حضر فرسه: قدر ما تعدو فرسه عدوة واحدة (المعجم الوسيط، ٢٠٣). وهو ضعيف (سنن البيهقي ٢٧٢/٦).

(٣٣) رواه البيهقي، كتاب إحياء الموات، باب إقطاع الموات، ٢٧٣/٦، وهو حسن.

(٣٤) مراتب الإجماع ٩٥.

(٣٥) الأحكام السلطانية للمواردي ٢٣٩ وما بعدها، الموسوعة الفقهية ٨٣/٦، بدائع الصنائع ٢٨٤/٥، مغني المحتاج ٣٦١/٢ وما بعدها.

٢- إقطاع الاستغلال.

٣- إقطاع الإرفاق.

والذي يعنينا في مسألتنا هو إقطاع التملك.

وإقطاع التملك في الأرض الموات على ضربين:

الضرب الأول:

ما لم يزل مواتاً على قديم الدهر، ولم يثبت عليه ملك، فهذا الذي يجوز للإمام أن يقطعه من يحييه ومن يعمره، وأبو حنيفة يشترط إقطاعه ليجوز إحياءه، لأنه يمنع من الإحياء إلا بإذن الإمام، أما الشافعي وأحمد فيرون أنه بالإقطاع يكون أ حق من غيره في الإحياء "وقد أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم، الزبير بن العوام ركض فرسه من موات النقيع فأجراه ثم رمى بسوطه رغبة في الزيادة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أعطوه منتهى سوطه" (٣٦).

الضرب الثاني: ما كان عامراً فخرّب. فصار مواتاً عاطلاً، وذلك نوعان:

أحدهما: ما كان جاهلياً كأرض عاد وثمود فهي كالموات الذي لم تثبت فيه عمارة، ويجوز إقطاعه لقوله صلى الله عليه وسلم "عادي الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم مني" (٣٧).

والثاني: ما كان إسلامياً جرى عليه ملك المسلمين، ثم ضرب حتى صار مواتاً عاطلاً، فقد اختلف فيه الفقهاء.

(٣٦) سبق تخريجه.

(٣٧) رواه البيهقي، كتاب إحياء الموات، باب لا يترك ذمي يحييه، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلها لمن أحيّاها من المسلمين، وهو ضعيف، السنن ٦/ ٢٧١.

فذهب أبو حنيفة إلى أنه إن عرف أربابه، لم يملك بالإحياء، وإن لم يعرفوا ملك بالإحياء، وإن لم يجز على مذهبه أن يملك بالإحياء من غير إقطاع.

وذهب مالك إلى أنه يملك بالإحياء سواء عرف أربابه أم لم يعرفوا.

وذهب الشافعية إلى أنه لا يملك بالإحياء سواء عرف أربابه أم لم يعرفوا.

وذهب الحنابلة إلى أنه إن لم يعرف أربابه ملك بالإحياء، بشرط إقطاع الإمام له.

وإذا صار الموات إقطاعاً، فمن خصه الإمام به، وصار بالإقطاع أحق الناس به، لم يستقر ملكه عليه قبل الإحياء، فإن شرع في إحيائه صار بكمال الإحياء مالكا له، وإن أمسك عن إحيائه، كان أحق به يداً ولم يصير ملكاً له، وإن كان إمساكه عن الإحياء لعذر، لم يعترض عليه فيه، وأقر في يده حتى زوال عذره، وإن كان غير معذور، قال أبو حنيفة: لا يعارض فيه قبل مضي ثلاث سنين، فإن أحياء فيها وإلا بطل حكم إقطاعه بعدها، لأن عمر رضي الله عنه جعل أجل الإقطاع ثلاث سنين، وذهب الشافعي إلى أن تأجيله لا يلزم، وإنما تعتبر فيه القدرة على الإحياء، فإن مضى زمن يقدر فيه على الإحياء، قيل له إما أن تحييه، فيقر في يدك، وإما أن ترفع يدك عنه ليعود إلى حاله قبل إقطاعه، لأن تأجيل عمر رضي الله عنه قضية عين يجوز أن يكون لسبب اقتضاه واستحسان رآه^(٣٨).

حكم الإقطاع:

اختلف الفقهاء في حكم الإقطاع:

فذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يملك الأرض الموات بالإقطاع بل بالإحياء^(٣٩).

(٣٨) الأحكام السلطانية، ٢٤٠ (بتصرف).

(٣٩) بدائع الصنائع، ٢٨٤/٥، الفقه الإسلامي وأدلته ٥٧٧/٥.
٢٢٠

وذهب المالكية إلى أنه يملكها بالإقطاع وإن لم يعمرها^(٤٠).

وذهب الشافعية إلى أنه إذا كان الإقطاع إقطاع تملك فإنه يملك الأرض^(٤١).

وذهب الحنابلة إلى أنه لا يملك الشخص الأرض بالإقطاع وهو الصحيح من المذهب وفي قول ثانٍ أنه يملكها بنفس الإقطاع^(٤٢).

الفرع الثالث

التحجير

تعريف التحجير لغة واصطلاحاً

لغة:

التحجير مصدر الفعل حَجَّرَ

وَحَجَّرَ واحتجر بمعنى واحد.

يقال احتجر الأرض: ضرب عليها مناراً.

وحجر الأرض وعليها وحولها: وضع على حدودها أعلاماً بالحجارة ونحوها^(٤٣).

(٤٠) الشرح الصغير، ٩٠/٤، جواهر الإكليل ٢٠٢/٢.

(٤١) أسنى المطالب ٤٩٠/٥، مغني المحتاج ٣٦٧/٢.

(٤٢) الانصاف ٣٧٧/٦، المقنع ٢٨٨/٢ - ٢٨٩.

اصطلاحاً:

عرف الفقهاء التحجير بما يلي:

قال الحنفية: هو وضع علامة من حجر أو خط حول الأرض بقصد الإحياء^(٤٤).

وقال المالكية: هو ضرب حدود حول ما يريد إحياءه^(٤٥).

وقال الشافعية: هو الإعلام على بقعة بنصب أحجار وغرز خشب أو جمع تراب أو حفر أساس بقصد الإحياء^(٤٦).

وقال الحنابلة: هو إدارة تراب أو أحجار حول الأرض أو إحاطتها بحائط صغير^(٤٧).
والتحجير مشروع، والأصل فيه السنة والإجماع.

أما السنة

فما روى أسمر بن مضر، قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فبايعته، فقال: من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم فهو له، قال فخرج الناس يتعادون يتخاطون^(٤٨).

ووجه الدلالة:

(٤٣) المعجم الوسيط، ١٧٨، القاموس المحيط، باب الرأء فصل الحاء، ٣٣٦.

(٤٤) حاشية ابن عابدين ٤٣٣/٦، تبين الحقائق ٣٥/٦.

(٤٥) شرح حدود ابن عرفة ٥٣٧/٢، مواهب الجليل ١٢/٦.

(٤٦) مغني المحتاج ٣٦٦/٢، أسنى المطالب ٤٨٨/٥.

(٤٧) المغني مع الشرح الكبير ١٥٣/٦، الإنصاف ٣٧٤/٦.

(٤٨) رواه أبو داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب ما جاء في إقطاع الأرضين ٥٠٩/٣، البيهقي، كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد ولا في حق أحد فهي له، وهو ضعيف جداً، السنن ٢٧٠/٦.

أن الناس أسرعوا إلى وضع علامات بالخطوط على الأرض، يعلم الإنسان بها غيره أنه قد احتازها، وأنه أولى بها من غيره.

وأما الإجماع:

فقد أجمعت الأمة على جواز التحجير (٤٩).

أثر التحجير:

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن التحجير ليس بتمليك، فمن أحاط على أرض لا يملكها : قال الحنفية: ولو حجر الأرض الموات، لا يملكها بالإجماع، لأن الموات يملك بالإحياء ولأنه عبارة عن وضع أحجار وخط حولها، يريد أن يحجر غيره عن الاستيلاء عليها، وهو بذلك صار أحق بها من غيره، وإذا صار أحق بها، فلا يقطعها الإمام غيره إلا إذا عطلها المتحجر ثلاث سنين ولم يعمرها (٥٠).

وقال المالكية: قال ابن القاسم ليس التحجير إحياء، وقال ابن شاس فلا يملك إلا إحياء المعمور (٥١).

وقال الشافعية: التحجير لا يفيد الملك ولكن يفيد أحقية الاختصاص/ الملك (٥٢).

وقال الحنابلة: أن تحجر مواتاً وهو أن يشرع في إحيائه، مثل إن أدار حول الأرض تراباً أو أحجاراً أو حائطاً بحائط صغير لم يملكها بذلك، لأن الملك بالإحياء، وليس هذا إحياءً لكن يصير أحق الناس به (٥٣).

(٤٩) مراتب الإجماع ٩٥.

(٥٠) بدائع الصنائع ٢٨٤/٥-٢٨٥، حاشية ابن عا بدين، ٤٣٣/٦.

(٥١) مواهب الجليل ٢/٦، ١٢، حاشية الصاوي على أقرب المسالك ٩٧/٤.

(٥٢) مغني المحتاج ٢/ ٣٦٦، أسنى المطالب ٤٨٨/٥.

وهو كذلك عند الإمامية والزيدية^(٥٤).

المطلب الثالث

الفقهاء المجيزون

ذهب الشيخ تقي الدين النبهاني والأستاذان عبد الرحمن المالكي وسميح عاطف الزين إلى أنه من ملك أرضاً بأي سبب من أسباب الملك، ثم عطّلها، وأهمّل استغلالها ثلاث سنين، فإنها تنزع منه جبراً، وتعطى لغيره^(٥٥). واستدل هؤلاء بالحديث والأثر والإجماع.

أما الحديث:

فما روى ليث عن طاوس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "عادي الأرض لله ولرسوله ثم لكم من بعد، فمن أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين"^(٥٦).

^(٥٣) المغني مع الشرح الكبير ١٤٧/٦ وما بعدها، شرح منتهى الإرادات، ٢/ ٣٦٧.

^(٥٤) شرائع الإسلام ٤/ ١٦٩، التاج المذهب ٣/ ١٤٧-١٤٨.

^(٥٥) النظام الاقتصادي في الإسلام ١٣٧، السياسة الاقتصادية المثلى ٦٣، الإسلام-خطوط عريضة عن الاقتصاد، الحكم، الاجتماع ٨٤.

١- تقي الدين النبهاني، من مواليد قرية اجزم قضاء حيفا من فلسطين المحتلة، أسس حزب التحرير عام ١٩٥٣، نال الشهادة العالية من جامعة الأزهر، عمل قاضياً في محكمة الاستئناف بالقدس توفي ببغروت عام ١٩٧٧م.

٢- عبد الرحمن المالكي، سوري، من حزب التحرير، صاحب كتاب السياسة الاقتصادية المثلى، وله كتاب نظام العقوبات.

٣- سميح عاطف الزين، لبناني، مفكر إسلامي من حزب التحرير، عمل في مجال الدعوة عن طريق إصدار المؤلفات الموسوعية المتعددة، له كتاب الإسلام (الاقتصاد- الحكم- الاجتماع).

^(٥٦) رواه البيهقي، كتاب إحياء الموات، باب لا يترك ذمي يحييه، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلها لمن أحياها من المسلمين، السنن ٦/ ٢٧١، بلفظ "عادي الأرض لله ولرسوله ثم لكم من بعد، فمن أحيا من موات الأرض فله رقبته"، رواه البيهقي، كتاب إحياء الموات باب لا يترك ذمي يحييه، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلها لمن أحياها من المسلمين، السنن ٦/ ٢٧١، عن ليث عن طاوس عن ابن عباس باللفظ السابق ولكن بقوله "فمن أحيا شيئاً من موات الأرض فهو أحق بها". وحديث الليث عن طاوس ضعيف، إذ حديث طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل، وهو مع إرساله ضعيف، لأن فيه الليث بن أبي سليم وهو ضعيف.

ووجه الدلالة: أن المحتجر مالك بسبب من أسباب الملك وهو التحجير، فإذا عطل الأرض ثلاث سنين فليس له حق بعد ذلك.

قال المالكي: ويؤيد هذا أن صدر الحديث كان عن إحياء الأرض الميتة، والحكم أعطي عن التحجير، إذ نص الحديث "من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين" فإنه يفهم منه: وليس لمحيي الأرض الميتة حق بعد ثلاث سنين، بدليل إيراد الإحياء في صدر الحديث، مما يدل على أنه يشمل (٥٧).

وأما الأثر:

١- فما روى محمد بن إسحاق عن الزهري عن سالم بن عبد الله، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال على المنبر: من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين (٥٨).

٢- وما روى الحسن بن عمار عن الزهري عن سعيد قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين (٥٩).

ووجه الاستدلال في هذين الأثرين:

أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذكر المحتجر بعد الإحياء، فيكون ذكره ذكراً لمالك بسبب من أسباب الملك، كما لو قال: ليس لوارث أو ليس لمشتري.

(٥٧) السياسة الاقتصادية المثلى، ٦٤.

(٥٨) أبو يوسف: الخراج، موات الأرض في الصلح والعنوة وغيرها، ص ٦٥، وروى يحيى بن آدم هذا الأثر موصولاً عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال: كان الناس يتحجرون على عهد عمر رضي الله عنه فقال: من أحيا أرضاً فهي له، قال يحيى: كأنه لم يجعلها له بالتحجير حتى يجنيها (الخراج لابن آدم ٩٠).

(٥٩) أبو يوسف: الخراج، موات الأرض في الصلح والعنوة وغيرها/ ص ٦٥.

روى يحيى بن آدم قال: حدثنا سفيان عن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عمرو بن شعيب أو غيره، قال: أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم، أناساً من مزينة أو جهينة أرضاً فعطلوها، فجاء قوم فأحيوها، فقال عمر: لو كانت قطعية مني أو من أبي بكر لرددتها، ولكن من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: وقال عمر، من عطل أرضاً ثلاث سنين لم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهي له (٦٠).

ووجه الدلالة:

أن قول عمر: من عطل أرضاً ثلاث سنين من ألفاظ العموم فيشمل كل أرض ملكت بأي سبب من أسباب الملك. إذا عطلها صاحبها أخذت منه.

وأما الإجماع:

فهو عمل عمر رضي الله عنه مع بلال بن الحارث المزني حيث أخذ منه ما عجز عن عمارته، على رأى ومسمع من الصحابة، فكان هذا العمل والسكوت عليه إجماعاً وهو دليل شرعي (٦١). فقد روى يحيى قال: حدثنا يونس عن محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر، قال: جاء بلال بن الحارث المزني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستقطعه أرضاً فأقطعها له طويلة عريضة فلما ولي عمر، قال له: يا بلال إنك استقطعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضاً طويلة عريضة فقطعها لك، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يمنع شيئاً يسأله، وأنت لا تطيق ما في يديك، فقال: أجل، فقال: فانظر ما قويت عليه منها فأمسكه، وما لم تطق وما لم تقو عليه فادفعه إلينا نقسمه بين المسلمين، فقال: لا أفعل والله شيئاً أقطعنيه رسول

(٦٠) يحيى بن آدم، الخراج، باب التحجير، ص ٩١، وهذا الأثر منقطع لأن عمرو بن شعيب لم يدرك عمر بن الخطاب.

(٦١) السياسة الاقتصادية المثلى، ٦٢-٦٣.

الله صلى الله عليه وسلم، فقال عمر: والله لتفعلن، فأخذ منه ما عجز عن عمارته،
فقسمه بين المسلمين. (٦٢)

المطلب الرابع

الفقهاء المانعون

ذهب جمهور الفقهاء، الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة والظاهرية
والجعفرية والزيدية، إلى أنه من ملك أرضاً، فإن أرضه لا تنزع منه ولو عطلها سنين
طويلة، ولا تخرج عن ملكه وإن لم يزرعها (٦٣).

واستدلوا لذلك بالمنقول والمعقول.

أما المنقول:

أولاً: فما روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنعها أخاه، فإن أبى فليمسك
أرضه (٦٤).

ثانياً: ما روى البخاري وغيره، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كانت
لرجال فضول أرضين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله

(٦٢) هذا مرسل.

(٦٣) بدائع الصنائع، ٥ / ٢٨١، أقرب المسالك، ٤ / ٨٧-٨٨، مغني المحتاج، ٢ / ٣٦٣. المغني مع الشرح الكبير
١٤٨/٦، المحلى ٧٣/٧، شرائع الإسلام ٤ / ٨٦٨ التاج المذهب ٣ / ١٤٦.

(٦٤) البخاري، كتاب الحرث والمزارعة، باب ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضاً
في الزراعة والثمر، فتح الباري ٥ / ٢٢، مسلم، كتاب البيوع، باب كراء الأرض، صحيح مسلم، بشرح النووي ١٠ /
٢٠١.

صلى الله عليه وسلم: من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنعها أخاه فإن أبى فليمسك أرضه" (٦٥).

ووجه الدلالة في الحديثين:

قوله صلى الله عليه وسلم: فليمسك أرضه أي فليبيعها في يده دون كراء أو زراعة.

ثالثاً: ما روى مسلم وغيره عن جابر رضي الله عنه قال: كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنصيب من القصري ومن كذا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من كانت له أرض فليزرعها أو ليحرقها أخاه أو فليدعها" (٦٦). فقلت له: رأيت إن تركته وأرضي، فإن زرعها ثم بعث إليّ من التبن؟ قال: لا تأخذ منها شيئاً ولأثبنا، قلت: إني لم أشاركه إنما أهدى إليّ شيئاً، قال لا تأخذ منه شيئاً.

ووجه الدلالة:

قوله صلى الله عليه وسلم: فليدعها، أي فليتركها بغير زراعة أو كراء.

رابعاً: روى أحمد عن أبي النجاشي مولى رافع بن خديج قال: سألت رافعاً عن كراء الأرض، فقلت أن لي أرضاً أكرها، فقال رافع: لا تكرها بشيء، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من كانت له أرض فليزرعها فإن لم يزرعها فليزرعها أخاه فإن لم يفعل فليدعها" (٦٧).

(٦٥) البخاري، كتاب الحرج والمزارعة، باب ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والثمر، فتح الباري ٥/ ٢٢، مسلم، كتاب البيوع، باب كراء الأرض، صحيح مسلم، بشرح النووي ١٠/ ١٩٧، البيهقي، كتاب المزارعة، باب بيان المنهي عنه وأنه مقصور على كراء الأرض، السنن ٦/ ٢٤٢، أحمد، كتاب المساقاة والمزارعة، باب النهي عن كراء الأرض مطلقاً الفتح الرباني ١٥/ ١١٨.

(٦٦) مسلم، كتاب البيوع، باب كراء الأرض، صحيح مسلم بشرح النووي، ١٠/ ١٩٩، البيهقي، كتاب المزارعة، باب بيان المنهي عنه وأنه مقصور على كراء الأرض، السنن ٦/ ٢٤٣، أحمد، كتاب المساقاة والمزارعة، باب النهي عن كراء الأرض مطلقاً الفتح الرباني ١٥/ ١١٦.

القصري (على وزن قبطي): وهو ما بقي من الحب في السنبل بعد الدياس (صحيح مسلم بشرح النووي ١٠/ ١٩٩).

(٦٧) أحمد، كتاب المساقاة والمزارعة، باب النهي عن كراء الأرض، الفتح الرباني، وهو عند مسلم، ١٥/ ١١٦.

ووجه الدلالة:

قوله صلى الله عليه وسلم: فليتركها بغير زراعة أو كراء.

قال البنا في شرح الحديث: أي فليتركها بغير زراعة، وليس في هذا إضاعة بعين المال أو المنفعة المنهي عنهما، لأن من الأرض إذا تركت بغير زرع لم تتعطل منفعتها، فإنها قد تنبت من الحطب والحشيش وسائر الكلاء ما ينفع في الرعي وغيره، وعلى تقدير أن لا يحصل ذلك، فقد يكون في تأخير الزرع عن الأرض إصلاح لها فتخلف في السنة التي تليها ما فات في سنة الترك^(٦٨).

خامساً: قوله صلى الله عليه وسلم: لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه^(٦٩).

ووجه الدلالة:

(٦٨) الفتح الرباني ١١٦/١٥.

(٦٩) البيهقي، كتاب النصبين، باب من غصب لوحاً فأدخله في سفينة أبنى عليه جداراً ١٨٦/٦، من الأشاعرة، لعبد الرحمن بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

أن أخذ الأرض انتزاعاً من يد صاحبها إنما هو أخذ لماله بغير طيب نفس منه.
وأما المعقول فما يلي:

أولاً: إن علماء الزراعة ينصحون مالك الأرض، أن يتركها مدة من الزمن لعزقها وتعريضها للشمس والمطر، وإغنائها بالأسمدة الطبيعية والكيماوية، لما في ذلك من فوائد جمة للأرض، إذ يزيد ذلك في إنتاجها وعطائها وخصبها.

ثانياً: إذا مات مالك الأرض وآلت ملكيتها إلى أبنائه القاصرين فعجزوا عن زراعتها، ولا تطيب أنفسهم بإعارتها، بل إن إعارتها لا تجوز منهم أو من وصيهم، فهل يصح عندئذ أن تنزع منهم وأن تعطى لغيرهم، أليس في ذلك أكل لأموال الأيتام ظلماً وبغير وجه حق؟ وقد قال تعالى: **إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا (٧٠)** .

المطلب الخامس

مناقشة الأدلة

نوقشت أدلة القائلين بانتزاع الأرض إذا لم تزرع، بما يلي:

١. إن قولكم أن الأرض تملك بالشراء والهبة والوصية والميراث والإحياء والإقطاع والتحجير، ليس صحيحاً على الإطلاق، إذ من المتفق عليه عند الفقهاء إن الأرض تملك بالشراء والهبة والوصية والميراث والإحياء أما الإقطاع والتحجير، فلا تملك بهما الأرض وفيهما خلاف: "ففي الإقطاع ذهب الحنفية والحنابلة في القول الصحيح من المذهب والشافعية في إقطاع الاستغلال أن الأرض لا تملك بالإقطاع وإنما تملك بالإحياء" (٧١). وأما التحجير فقد

اتفق الفقهاء على أن التحجير لا يعد إحياءً ولا تملك به الأرض وإنما للمحتجر حق الأولوية في الإحياء.

٢. إن ما ذهبتم إليه في تفسير الحديث "فمن أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين، وما ذهبتم إليه في تفسير الأثرين المرويين عن عمر بن الخطاب، ليس سديداً على الإطلاق، إذ ذكر المحتجر بعد ذكر الإحياء لا يدل على أن التحجير مثل الإحياء.

قال يحيى بن آدم: حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال: كان الناس يتحجرون على عهد عمر رضي الله عنه، فقال: من أحيا أرضاً فهي له". قال يحيى: كأنه لم يجعلها له بالتحجير حتى يحييها.

وقال ابن المبارك: التحجير أن يضرب على الأرض الأعلام والمنار، فهذا الذي قيل فيه: إن عطّلها ثلاث سنين فهي لمن أحياها بعده" (٧٢).

٣. إن الأثر الذي استدللتم به وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه "من عطل أرضاً ثلاث سنين لم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهي له".

فهو منقطع لأن عمرو بن شعيب لم يدرك عمر بن الخطاب، بل إن عمرو بن شعيب روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل التحجير ثلاث سنين، فإن تركها حتى تمضي ثلاث سنين فأحياها غيره فهو أحق بها" (٧٣). وهذا الأثر منقطع أيضاً لأن عمرو بن شعيب لم يدرك عمر بن الخطاب وعلى فرض صحتهما فإن الأول يحمل على الثاني. فيكون المراد بقول عمر: إن من احتجر أرضاً فعطلها ثلاث سنين فجاء غيره ليعمرها فهي له.

قال في فتح الباري: و: إن مراده بالتعطيل أن يتحجرها ولا يحوطها ببناء ولا غيره (٧٤).

٤. إن الإجماع الذي ذكرتموه في قصة عمر بن الخطاب مع بلال بن الحارث المزني، ليس فيمن ملك أرضاً ملكاً تاماً ثم عطلها، وإنما هو فيمن أقطعه الإمام أرضاً، ثم لم يقو على استغلالها، والإقطاع كما سبق ذكره محل اختلاف بين الفقهاء، إذ يرى أكثرهم أن الأرض لا تملك بالإقطاع، ولذا فإن فعل عمر إنما كان في الأرض التي يملك التصرف بها كونه إماماً أي الأرض التي أقطعت استغلالاً، أما الأرض التي يملكها صاحبها ملكاً تاماً، فلا يملك الإمام أن ينتزعها منه وما أجمل قول أبي يوسف: وليس للإمام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف" (٧٥).

ثم قال: وللإمام أن يقطع كل موات، وكل ما كان ليس لأحد فيه ملك، وليس في يد أحد، ويعمل في ذلك بالذي يرى أنه خير للمسلمين وأعم نفعاً" (٧٦).
أما أدلة المانعين، فإنها أدلة صحيحة قوية، لا تقوى حجج المجيزين على معارضتها.

الترجيح:

بعد عرض أدلة الطرفين ومناقشتها يترجح القول بأنه لا يجوز انتزاع الأرض من مالكة وإن عطلها سنين ولا تنزع منه وتعطى لغيره، بل يكاد يكون ما ذهب إليه المانعون إجماعاً.

قال يحيى بن آدم: وإحياء الأرض أن يستخرج فيها عيناً أو قليلاً أو يسوق إليها الماء، وهي أرض لم تزرع، ولم تكن في يد أحد قبله يزرعها أو يستخرجها حتى تصلح للزراعة، فهذه لصاحبها أبداً، لا تخرج عن ملكه وإن عطلها بعد ذلك، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من أحيا أرضاً له فهذا إذن من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها للناس، فإن مات فهي لورثته وله أن يبيعها إن شاء" (٧٧).

قلت (الباحث): هذا قول يحيى في الأرض المملوكة بالإحياء، وكذلك كل أرض مملوكة بإرث أو شراء أو هبة أو وصية.

وقال ابن حزم: وأما ما ملك يوماً بإحياء أو غيره، ثم دثر وأشعر، حتى عاد كأول حاله، فهو ملك لمن كان له، لا يجوز لأحد تملكه بالإحياء أبداً، فإن جهل أصحابه فالنظر إلى الأمام، ولا يملك إلا بإذنه^(٧٨).

نتائج البحث

بعد البحث، توصل الباحث إلى ما يلي:

أولاً: أن الإسلام يحترم الملكية الفردية، ويصونها، ويحفظها من الاعتداء والاستلاب، ولا يجيز أخذ مال امرئ، وما يملك من أموال، إلا بحق شرعي معروف.

ثانياً: أن أسباب ملكية الأرض المتفق عليها، هي: الإرث والشراء والهبة والوصية، وليس الإحياء بين جمهور الفقهاء التحجير والإقطاع من أسباب الملك المتفق عليها.

ثالثاً: إن ما ورد ذكره من انتزاع الأرض إنما هو في التحجير والإقطاع وليس فيما سواهما.

رابعاً: لم يثبت أن هناك إجماعاً على انتزاع الأرض من مالکها، وإعطائها لغيره، إن عطلها ثلاث سنين.

خامساً: إن تبني الآراء الفقهية ينبغي أن يستند إلى أدلة قوية من الكتاب والسنة وما أتفق عليه حتى لا يقع المرء بالتقول على الشريعة بما ليس فيها.

المراجع

١. ابن جزيء، محمد بن أحمد، قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، دار العلم للملايين، ١٩٧٤، بيروت.
٢. ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المطبعة السلفية ومكتبتها، مصر.
٣. ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، دار الفكر.
٤. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تحقيق حسان عبد المنان، د. محمود القيسية، الطبعة الرابعة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م، مؤسسة النداء، أبو ظبي.
٥. ابن قدامة، أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد، ١- المغني مع الشرح الكبير، طبعة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢- المقنع في فقه إمام السنة احمد بن حنبل - الطبعة الثالثة ١٣٩٣ هـ.
٦. أبو جيب، سعدي، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢، دار الفكر، دمشق.
٧. أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، تحقيق محمد عوامة ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، دار القبلة، السعودية، مؤسسة الريان، بيروت.
٨. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
٩. الآبي، صالح بن عبد السميع، جواهر الإكليل شرح مختصر خليل - دار الفكر - بيروت لبنان

١٠. الأصفهاني، الحسين بن محمد، **مفردات ألفاظ القرآن**، تحقيق صفوان عدنان داوودي، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت.
١١. الأنصاري، أبو يحيى زكريا، **أسنى المطالب شرح روض الطالب**، ضبط وتخرير وتعليق د. محمد محمد ثامر، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢. أنيس، إبراهيم ورفاقه، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، مصر.
١٣. البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري (مع شرح فتح الباري)**، تحقيق عبد العزيز بن باز، المطبعة السلفية ومكتبتها، مصر.
١٤. البناء، أحمد عبد الرحمن، **الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (مع بلوغ الأمان)**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
١٥. البهوتي، منصور بن إدريس، **شرح منتهى الإرادات**، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
١٦. البيهقي، أحمد بن الحسين، **السنن الكبرى**، تخرير وتعليق إسلام منصور عبد الحميد، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، دار الحديث، طبع ونشر وتوزيع، مصر.
١٧. الترمذي، محمد بن عيسى، **السنن**، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.
١٨. الخطاب، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن، **مواهب الجليل شرح مختصر خليل**، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، دار الفكر.
١٩. الدردير، أحمد بن محمد بن أحمد، **الشرح الصغير على أقرب المسالك**، دار المعارف بمصر.

٢٠. الرازي، حسام الدين علي بن احمد بن مكّي، خلاصة الدلائل وتنقيح المسائل - دار الفتح - عمان - الأردن.
٢١. الرصاع، أبو عبد محمد الأنصاري، شرح حدود ابن عرفة، تحقيق محمد أبو الأجفان، الطاهر المعموري، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٢٢. الزحيلي، وهبة مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق.
٢٣. الزيلعي، عثمان بن علي، تبيين الحقائق، شرح كنز الدقائق - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت لبنان .
٢٤. الزين، سميح عاطف، الإسلام، خطوط عريضة عن الاقتصاد، الحكم، الاجتماع، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
٢٥. الشربيني، محمد الخطيب، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.
٢٦. الشربيني، محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، المكتبة الإسلامية، لصاحبها الحاج رياض الشيخ.
٢٧. الصاوي، أحمد بن محمد، حاشية الصاوي على الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، دار المعارف بمصر.
٢٨. الطوري، محمد بن حسين بن علي، تكملة البحر الرائق، شرح كنز الدقائق - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
٢٩. العظيم آبادي: محمد شمس الحق، عوناً لمعبود شرح سنن أبي داود، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م، دار الفكر.

٣٠. الغمراوي، محمد الزهري، السراج الوهاج على متن المنهاج، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٣١. الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ضبط وتوثيق الشيخ محمد البقاعي، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، دار الفكر، بيروت.
٣٢. فيض الله، محمد فوزي، فصول من الفقه الإسلامي العام، ١٩٦٧-١٩٦٨، مطبعة جامعة دمشق.
٣٣. القرشي، يحيى بن آدم، كتاب الخراج، صححه وشرحه ووضع فهرسه، أحمد محمد شاكر، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
٣٤. قلعة جي، محمد رواس ورفاقه، معجم لغة الفقهاء، الطبعة الثالثة ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
٣٥. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، حققه وخرج أحاديثه محمد عدنان درويش، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
٣٦. المالكي، عبد الرحمن، السياسة الاقتصادية المثلى، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
٣٧. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٨. المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٩. المقدسي، بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم، **العدة شرح العمدة**، ضبطه وشرحه وعلق عليه الشيخ إبراهيم محمد رمضان، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
٤٠. النبهاني، تقي الدين، **النظام الاقتصادي في الإسلام**، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
٤١. النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود، **كنز الدقائق (مع شرح تبيين الحقائق)**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
٤٢. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم (مع شرح النووي)**، المطبعة المصرية ومكتبتها، مصر.
٤٣. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، **الموسوعة الفقهية**، الكويت.